وفد أميركي زار عون وبري وقائد الجيش

رئيس الجمهوريّة: للمُحافظة على «١٧٠١» نتطلع لدعمنا لإيجاد حلول للنازحين واللاجئين

عون مع الوفد الاميركي (دالاتي ونهرا)

استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وفد من «أميركان تاسك فورس فور ليبانون،» كانت محور النقاش الاوضاع العامة والتطورات الاقليمية والدولية وموقف لبنان منها، حيث عرض الوفد الأميركي سبل تعزيز العلاقات اللبنانية الاميركية على المستويات كافة.

ورد الرئيس عون على اسئلة اعضاء الوفد، مؤكدا «ان اسرائيل هي التي تعتدي دائما على لبنان برا وبحرا وجوا وآخر هذه الاعتداءات حصل في ٢٥ آب الماضي عندما ارسلت طائرتين مسيرتين محملتين بعبوات تفجيرية استهدفتا منطقة الضاحية الجنوبية»، وقال: «ان لبنان يسعى جاهدا للمحافظة على القرار ١٧٠١ الا انه في المقابل سوف يرد على اي اعتداء يستهدفه لانه يحتفظ بحقه بالدفاع عن النفس وهو حق لا يمكن التفريط به».

واذ اشار الرئيس عون الى «امتنان لبنان لما تقدمه الولايات المتحدة من دعم للجيش اللبناني، فانه اعرب عن تطلعه الى «تقديمها الدعم لناحية ايجاد الحلول اللازمة لمسألتي النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين»، مؤكدا «ضرورة الفصل بين عودة النازحين واقامة الحل السياسي في سوريا، ومعيدا في هذا الاطار التذكير بالقضيتين القبرصية والفلسطينية».

وعدد الرئيس عون اوجه معاناة لبنان جراء ازمة النزوح السوري، مؤكدا ان «النازحين يلقون بعبء اقتصادي يوازي ٣ مليارات دولار في السنة، وهو رقم يؤثر سلبا على لبنان البلد الصغير الذي تراكمت ديونه جراء هذه الازمة ٢٧ مليار دولار اضافية». واعاد «التأكيد على حق لبنان باراضيه المحتلة في الجولان المحتل ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا وشمال بلدة الغجر»، مشيرا الى «ما تمثله قضيتا اللاجئين والنازحين من تحديات».

وختم رئيس الجمهورية بـ«التأكيد على ان لبنان يقوم بالعديد من الاجراءات الاقتصادية بدءا من العمل على اقرار موازنة تقشف للسنة الحالية والسنة المقبلة، وفرض ضرائب على الاستيراد بالاضافة الى محاربة الفساد واطلاق الاصلاح في القطاعات المختلفة»، معتبرا «ان ما نقوم به اليوم لم يكن احد ليجرؤ على القيام به من قبل». وتمنى الرئيس عون للوفد اقامة طيبة في البلد، مؤكدا ان «لبنان ينظر الى الولايات المتحدة كصديق وهو لذلك يتطلع الى المزيد من دعمها على الصعد المختلفة».

والتقى وفد «اميركان تاسك فورس فور ليبانون» برئاسة ادي غابريال ووفد الكونغرس الاميركي برئاسة عضو الكونغرس دارن لحود ودونا شلالا على رأس وفد من المنظمة، رئيس مجلس لنواب نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية ـ عين التينة.

والتقى وفد «أميركان تاسك فورس فور ليبانون»، قائد الجيش العماد جوزاف عون في مكتبه في اليرزة، وجرى البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين.

تعميم من رئاسة الجمهوريّة : نحن مع تفعيل الحكومة لا استقالتها

صدر عن مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية البيان الاتي: تداول عدد من المواقع الالكترونية معلومات منسوبة الى مصادر مقربة من قصر بعبدا جاء فيها «ان حل الازمة الراهنة يكون باستقالة الحكومة».

ان مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية يؤكد ان هذه المعلومات لا اساس لها من الصحة، لاسيما وان رئيس الجمهورية اكد اكثر من مرة على دور الحكومة في المرحلة الراهنة وضرورة تفعيلها.

كذلك ينفي مكتب الاعلام ما ورد في وسائل الاعلام عن مداولات تمت خلال لقاء فخامة الرئيس مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في نيويورك يوم الاثنين الماضي، لاسيما في ما يتعلق بما نسب الى رئيس الجمهورية عن العلاقة مع دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري.

ان مثل هذه الاخبار وغيرها، تندرج في سياق الشائعات التي تكاثرت في الآونة الاخيرة والتي تكذبها الحقائق الثابتة التي لا يمكن اخفاؤها.

.... تعميم نصوص مواد من قانون العقوبات ومضمونها بحقّ مُرتكبي جرائم النيل من مكانة الدولة الماليّة

عمم مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية نص المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات التي تحدد ماهية النشر، والمادتين ٣١٩ و٣٢٠ من القانون نفسه والتي تحدد العقوبات التي تنزل بمرتكبي جرائم النيل من مكانة الدولة المالية.

وهنا نص المادة ٢٠٩ / عقوبات: «تعد وسائل نشر:

١-الاعمال والحركات اذا حصلت في محل عام او مكان مباح للجمهور او معرض للانظار او شاهدها بسبب خطأ الفاعل من لا دخل له بالفعل.

٢-الكلام او الصراخ سواء جهر بهما او نقلاً بالوسال الآلية بحيث يسمعها في كلا الحالين من لا دخل له بالفعل.

٣-الكتابة والرسوم واللوحات والصور والافلام والشارات والتصاوير على اختلافها اذا عرضت في محل عام او مكان مباح للجمهور او معرض للانظار او بيعت او عرضت للبيع او وزعت على شخص او اكثر اياً كانت الوسيلة المعتمدة لذلك بما فيها الوسائل الالكترونية».

وفي ما يلي نص المادة ٣١٩/ عقوبات: «من اذاع بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٩ وقائع ملفقة او مزاعم كاذبة لاحداث التدني في اوراق النقد الوطنية او لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها وجميع الاسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسمائة الف ليرة الى مليوني ليرة.

ويمكن فضلاً عن ذلك ان يقضي بنشر الحكم.

وفي ما يلي نص المادة ٣٢٠/ عقوبات: «يستحق العقوبات نفسها كل شخص تذرع بالوسائل عينها لحض الجمهور إما على سحب الاموال المودعة في المصارف والصناديق العامة، او على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة او على الامساك عن شرائها».

أمال معقودة على إستخراج النفط والغاز لدعم الإقتصاد اللبناني
إستخدام عائدات الثروة النفطيّة لسدّ الديّن العام جريمة كبرى

بروفسور جاسم عجاقة

مع تفاقم الوضع الإقتصادي، بدأت الأنظار تتجه إلى الثروة النفطية التي تقبع تحت سطح البحر مُقابل الشواطئ اللبنانية. وآخر المُستجدّات ما صرحت به وزيرة الطاقة والمياه ندى البستاني على حسابها على توتير بالقول: «بعد اكتمال وصول الشحنة الأولى من المعدات المخصصة لعمليات الحفر الى مرفأ بيروت اليوم يدخل لبنان مرحلة العد العكسي لحفر البئر (النفطي) الإستكشافي الأول في الرقعة رقم ٤».

الثروة النفطية في لبنان واعدة جدًا وقد قدّرناها بأكثر من ٢٥٠ مليار دولار أميركي صافي للدوّلة على أسعار النفط والغاز الحالية (WTI، ICE) مع إحتمال ٩٥٪ ويُمكن أن تصل إلى أكثر من ١١٠٠ مليار دولار أميركي (إذا ما كانت نتائج الإستكشاف تفوق التوقّعات) مع إحتمال ٥٪! هذا الرقم الهائل يُسيل اللعاب ويعد بمستقبل واعد إذا ما إستطاعت الحكومة (أو الحكومات اللاحقة) إدارة هذا الملف بطريقة سليمة وعلمية بعيدًا عن المُحاصصة الطائفية والحزبية.

المُفتاح الأساسي لإدارة الملفّ النفطي هو «الصندوق السيادي» الذي نصّ عليه قانون «الموارد البترولية في المياه البحرية» (قانون رقم ١٣٢ تاريخ ٢٤/٨/٢٠١٠) في الفقرة ٢ من المادّة ٣: «تودع العائدات المحصلة من قبل الدولة الناتجة عن الأنشطة البترولية أو الحقوق البترولية في صندوق سيادي». هذا الصندوق هو ذات أهمّية إقتصادية ومالية مُطلّقة، ولعل الأسطر اللاحقة ستُظهر أن الأهمّية الإقتصادية لهذا الصندوق تفوق أهمّيته المالية نظرًا إلى الفوائد الكثيرة التي يُمكن لهذا الصندوق أن يُقدّمها للإقتصاد اللبناني.

المُشكلة الأساسية التي تواجه هذا الصندوق تتمثّل بهيكلية هذا الصندوق وإدارته التي (ومن دون أدّنى شكّ) سيتصارع عليها الأفرقاء السياسيون بشكل متصاعد مع بدء ظهور التأكيدات عن مُحتوى الآبار التي سيتمّ إكتشافها. والمخاوف الأساسية المطروحة (من وجهة نظر الإقتصاد اللبناني) هو أن تعمدّ السلطة السياسية إلى إنشاء صندوق سيادي «مُشوّه» و«مُفرغ» من مضمونه مما سيؤدّي إلى خسائر إقتصادية كبيرة.

على صعيد الشفافية، تمّ إقرار قانون «دعم الشفافية في قطاع البترول» (قانون رقم ٨٤ تاريخ ١٠/١٠/٢٠١٨) والذي يهدف إلى دعم الشفافية في هذا القطاع من خلال عدّد من القيود التي تمّ فرضها. هدف هذا المقال، ليس الدخول في جدل الفساد وقدرته على المناورة وتخطّي القوانين، لذا لن نتطّرق إلى هذا الموضوع.

■ روحية الصندوق السيادي ■

يهدف الصندوق السيادي (مملوك من الدولة) إلى خلق الإستقرار الإقتصادي والمالي في بلد مُعيّن وفي نفس الوقت إدخار الأموال للأجيال المقبلة وذلك وفقًا لمبادئ سانتياغو.

التجارب التي رافقت إنشاء أوّل صناديق إستثمارية في العالم أظهرت أنّ هناك مخاطر تواكب عمل الصندوق وعلى رأسها الخوف على قيمة الأصول، نقص في الشفافيّة، الأخلاقيات في الاستثمارات، مشاكل جيوسياسية... لكن مع الوقت تمّ تفادي كلّ هذه المخاطر عبر وضع قيود على إدارة الصندوق. من هنا تأتي أهمية مبادئ سانتياغو التي تحوي على مجموعة من الإجراءات (أفضل الممارسات) التي تخص الصناديق السيادية والتي قام صندوق النقد الدولي بوضعها في العام ٢٠٠٨ ومنها تحليل مُعمّق لمداخيل الدولة بهدف فهمها بشكل جيد يسمح بفهم الأهداف الإستثمارية وإدارة المخاطر بشكل أفضل، وضع السياسات وإدارة القضايا التشغيلية والمؤسسية التي تواجه الصناديق السيادية، وتطبيق أفضل الممارسات في معايير المحاسبة والحوكمة والأخلاقيات...

من البديهي القول أنه من الضروري تكييف (customize) كل صندوق سيادي مع الوضع الخاص للبلد الذي تم إنشاؤه فيه، ولكن يُمكن تعزيز مبدأ هذا الخلق وجعله معياراً يفرض قيوداً (طوعية) على اللبلد المعني. ولكن الشق الذي لا يقلّ أهمّية عن القيود الطوعية، يتعلق بالإسهام المحتمل لصناديق الثروة السيادية في تمويل التنمية بطريقة كبيرة وهذا ما يشترط وجدود آفاق حقيقية وواضحة للتنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا، بحسب صندوق النقد الدولي، يفرض على البلد المعني إظهار قدرة على قيادة هذا التطور عبر إعتماد معايير دولية وعلى رأسها الحوكمة الرشيدة.

■ إيجابيات الصندوق السيادي ■

يُمكن إعتبار الصندوق السيادي للدولة كصندوق يحوي أصولاً بالعملات الأجنبية يتمّ إستثمارها في الأسواق المالية بهدف الإستفادة من مدخول ولكن في نفس الوقت إدخار أموال للأجيال المُستقبلية (نظرة ضيقة للصندوق السيادي). والمُلفت أن أول من أنشأ صندوقاً سيادياً في العالم كانت دولة الكويت في العام ١٩٣٥ وحذت العديد من الدول حذو الكويت لاحقًا ليُصبح عدد الصناديق السيادية في العالم اليوم بحدود الـ٥٦ صندوقاً.

في الواقع إزداد الإهتمام بالصناديق السيادية نظراً لما لها من تداعيات إيجابية على الصعيد الإقتصادي، المالي، الإجتماعي وحتى على الصعيد الجيو إستراتيجي للدوّلة صاحبة الصندوق. ويُظهر التاريخ أن بعض الدوّل التي أنشأت صناديق سيادية، أمّنت مُستقبلها ومُستقبل أجيالها المقبلة وضمنت تطوّرها الاقتصادي والإجتماعي.

بعض الإستراتيجيات التي إعتمدتها الدول تنص على إدخال كل مداخيلها من الثروات الطبيعية (نفط، غاز، معادن، مياه...)، من الهبات والفائض في الموازنة في الصندوق السيادي. وهذا الأمر سمحّ بتعظيم سريع لحجم هذا الصندوق إلى درجة تهدف بعض الدوّل (قطر مثلاً) إلى تمّويل ميزانيتها بالكامل من عائدات الصندوق السيادي. أي بمعنى أخر لا ضرورة بعد هذه اللحظة من فرض أية ضرائب أو رسوم على المواطن!

الطريقة الأكثر إعتمادًا في خلق الصناديق، تنصّ على إنشائه بقانون من قبل مجلس النواب، ويتمّ إدارته من قبل مجّلس يضمّ أعضاء من القطاع العام (مثلاً وزير المال، وزير الإقتصاد، حاكم المصرف المركزي...) بالإضافة إلى أعضاء من القطاع الخاص مشهود لهم بالكفاءة الأكاديمية و/أو الخبرة العملية. مُهمّة هذا المجلس وضع الخطوط العريضة لإدارة هذا الصندوق مثلًا نوع الإستثمارات، نسبة العملات في الصندوق، نسبة السيولة، العائدات الهدف، مستوى المخاطر، تنويع الإستثمارات جغرافيًا وقطاعيًا... ويقوم أحد المصارف الإستثمارية (واحد أو أكثر) بإدارته الفعلية وفقًا للقواعد التي وضعها مجلس الإدارة.

الشرط الأساسي في الصندوق السيادي هو عدم إستخدام رأس المال تحت أي عذرٍ كان. فقط يُمكن للخزينة الإستفادة من عائدات إستثمارٍ هذا الصندوق وذلك لسدّ الدين العام، الإستثمار في القطاعات الإنتاجية، البنية التحتية...

إيجابيات الصندوق السيادي عديدة وتمّ إثباتها علمياً من خلال العديد من الدراسات التي وضعها البنك الدولي وشركات دراسات (مثلا PWC) ويُمكن تقسيم هذه الإيجابيات إلى إيجابيات مالية، إقتصادية، إجتماعية وحتى إدارية:

ماليًا، يسمح الصندوق السيادي بتخفيف كلفة الإقتراض على الخزينة العامّة من منطلق أن همّ المُستثمرين في سندات الخزينة ينصبّ على إحتمال تخلّف الدولة عن دفع المُستحقات وهذا ما يُحدّد سعر الفائدة التي تطلبها الأسواق. لذا يأتي الصندوق السيادي ليزيد من عامل الثقة ويلعب دور الضمانة التي تُخفّف من سعر الفائدة على السندات وبالتالي خدّمة الدين العام.

إقتصاديًا: وجود الصندوق السيادي يحمي الإقتصاد من التضخّم (مرض السرطان بالنسبة للإقتصاد). فدخول العملات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني والناتج عن الصادرات النفطية والغازية، يرفع من التضخم بحكم زيادة الإستهلاك المحلّي الناتج عن هذه الأموال، ويزيد من الودائع في المصارف التجارية مما يدفع هذه الأخيرة إلى زيادة عرضها من القروض وبالتالي تُشكّل ضغطاً على العملة الوطنية. لكن الصندوق السيادي يسمح من خلال آلية بسيطة في تخفيف تدفق صافي الأموال بالعملات الأجنبية الى الاقتصاد الوطني عبر الإستثمار في إقتصادات خارجية وهذا ما يُخفف من وطأة دخول الأموال بالعملات الأجنبية وبالتالي يلجم التضخم. هذا الإستثمار في الإقتصادات الخارجية يسمح أيضًا بحلّ مُشكلة المرض الهولندي الذي يضرب الإقتصادات التي تُصدّر النفط والغاز والناتج عن تقوية العملة الوطنية على حساب الصادرات الصناعية التي تفقد تنافسيّتها بسبب قوة العملة الوطنية وبسبب إرتفاع كلفة الإنتاج الناتجة عن التضخّم.

ولا يُمكن نسيان التداعيات الإيجابية المباشرة على القطاعات الإنتاجية (صناعة وزراعة) من خلال إستثمار عائدات الصندوق فيها مما يقوّي الماكينة الإنتاجية ويزيد من صادراتها. وإذا ما ترافق ضخ هذه العائدات في الاقتصاد مع خطّة إقتصادية تسمح بتنويع الماكينة الإقتصادية وتوزيعها بشكل عادل على كافة الأراضي اللبنانية، فإنّ الناتج المحلّي الإجمالي سينمو بشكل كبير كنتيجة لهذه الإستثمارات وبالتالي فإنّ الفائض المُحقّق من الموازنة يُستخدَم في سدّ الدين العام وزيادة الإستثمارات.

إجتماعيًا: يأتي إستثمار عائدات الصندوق السيادي في الماكينة الإقتصادية ليزيد العدالة الإجتماعية عبر خلق وظائف للمواطن اللبناني وتوزيع الثروة المخلوقة من الماكينة الإقتصادية على جميع أفراد المُجتمع، والإستثمار في البنى التحتية مما يؤمّن رخاءً إجتماعياً كبيراً يستفيد منه المواطن (وسائل نقل، جسور، طرقات، كهرباء...) ويدفعه إلى بدء مرحلة جديدة من تاريخه عبر الإنكباب على الخلق والإبداع في المجال الإقتصادي والتكنولوجي والفكري والثقافي...

إداريًا: خلق الصندوق السيادي يفرض الإلتزام بمبادئ سانتياغو والتي تحوي على شقّ أساسي وهو الحوكمة الرشيدة مما يعني سياسة مالية شفّافة. على هذا الصعيد، تقول دراسة الـ«PWC»، أنّ دخول مداخيل النفط والغاز إلى الصندوق السيادي سيُقلّل حكّمًا من سلطة السياسيين على هذه الأموال وبالتالي لن يكون بمقدورهم التصرّف بالمال العام كما يفعلون بغياب الصندوق.

أيضاً يُمكن القول إنّ إدارة صندوق سيادي ليست بالأمر السهل، إذ تتطلّب مهارات في مجال الإدارة المالية والتخطيط لمواكبة التغييرات الإقتصادية والإجتماعية والمالية التي يفرضها إمتلاك صندوق سيادي، وهذا يزيد حكماً من نوعية الإدارة العامّة.

■ الثروة النفطية والصندوق السيادي ■

لا يُمكن إستخراج النفط والغاز في لبنان بغياب الصندوق السيادي وهذا الأمر ممنوع قانونيًا وأخلاقيًا. فتحويل مداخيل النفط والغاز إلى خزينة الدولة سيؤدّي حكماً إلى خسارة هذه الأموال مع المستوى الهائل من الهدر والفساد وغياب الخطط الإقتصادية للنهوض بالإقتصاد اللبناني.

أيضًا سمعنا بعض التصريحات من بعض المسؤولين أن هناك نيّة لديهم لإستخدام مداخيل النفط لسدّ قسم من الدينّ العام. هذا الأمر يُعتبر جريمة كبرى بحق الشعب اللبناني وبحقّ الأجيال المُستقبلية، ولا يُمّكن بأي شكل من الأشكال إستخدام هذه الثروة لتغطية عقود من الفسًاد والهدرّ.
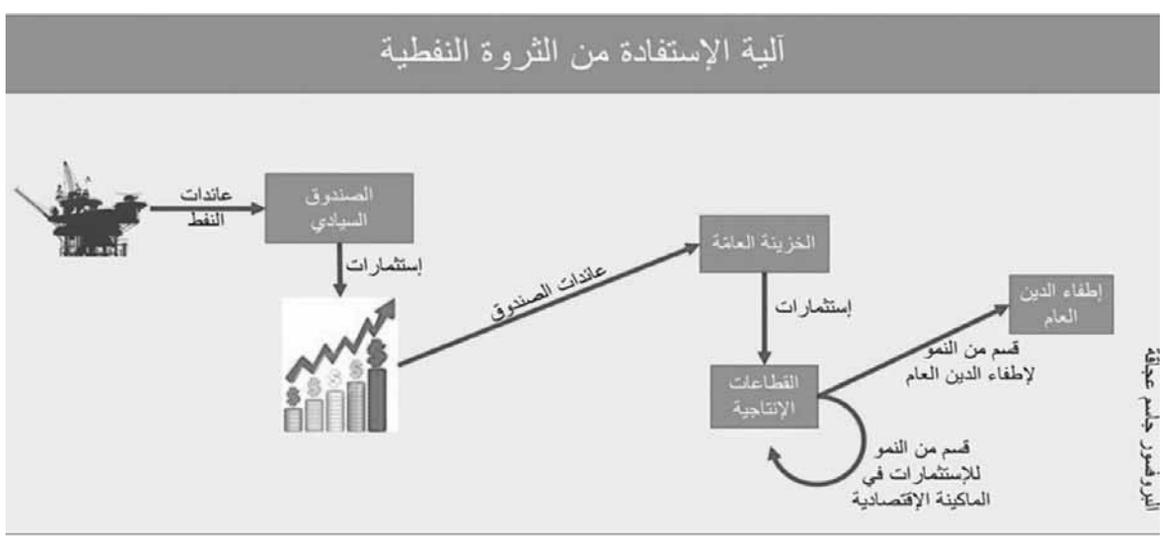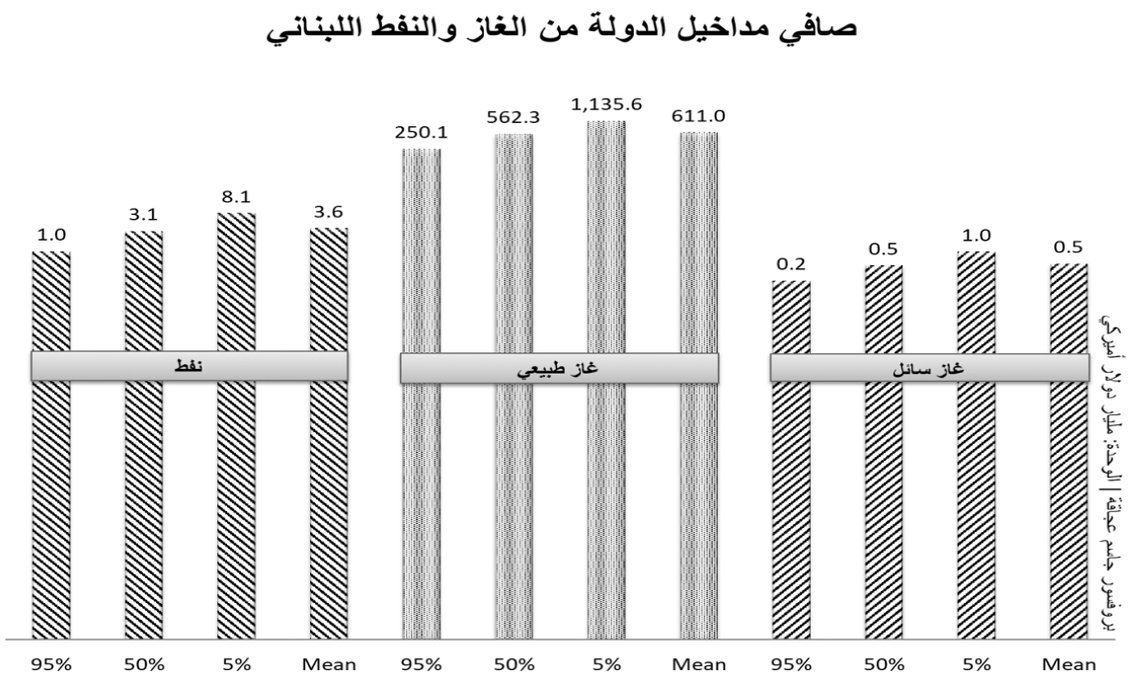
هدف الصندوق السيادي هو الإنماء في لبنان وتأمين ما عجزت الحكومات المُتعاقبة منذ عقود وحتى اليوم عن تأمينه للشعب اللبناني. لذا حذار من محاولة إستخدام هذه الأموال بغير وجهتها الصحيحة وبغير ما ينصّ عليه العلمّ والأخلاق، لأن الأجيال المُستقبَلية لن ترحمنا!